

" ثورة شباب ليبيا " 17 فيفري 2011:

دراسة في أسبابها، حيثياتها ومستقبلها

أ / فهيم رملي

د/ عبد الحق زغدار

أستاذ محاضر أ - جامعة باتنة - استاذ باحث في العلاقات الدولية-جامعة باتنة-

ملخص:

إن أية نظرة متمعنة إلى الأحداث في بعض الدول العربية التي شهدت وتشهد التغيير في أنظمة الحكم، تظهر بأن جميع الثورات لها عوامل مشتركة؛ فمن حيث الأهداف كان هدفها جميعا " إزاحة الأنظمة الحاكمة " وكان الشعب يرفع شعارا واحدا هو " الشعب يريد إسقاط النظام "، غير أن الثورة الليبية مثلت النموذج الفريد من هذه الثورات من حيث ترابط مطالب التغيير في الداخل والرغبة الخارجية، وهو ما تم البحث في حيثياته في هذه المقالة، بدءا بالدوافع المحركة للرغبة في التغيير والقيام بالثورة مروراً بالتدخل الخارجي وانتهاءً بنظرة حول واقع ومستقبل ليبيا بعد الثورة.

Summary:

Any careful look into the events in some Arabic countries that witnessed and still witnesses change in political regimes, shows that all revolutions have common factors, in terms of goals, its overwhelming goal was " The removal of governing regimes ", and citizens were raising a unique slogan which is "citizens wants to remove the regime ", although the Libyan revolution had presented the best model among these revolutions , in terms of linking requests of change inside as well as the exterior desire for this change , consequently this searching article dealt with its content , starting with movable motives for the desire of change and the making of the revolution , passing by the foreign intervention , and finishing with a vision about fact and future of Libya after the revolution.

مقدمة

بعد أن انفجرت الثورة في تونس لم يكن مستغربا أن تنتقل رياحها إلى دول عربية أخرى؛ ذلك أن الدول العربية تمتلك من الخصائص المشتركة فيما يتعلق ببيئة النظام والطبيعة السياسية مما يجعل توقع حالة الانتشار من الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى طول نظر، وليبيا كغيرها من الدول العربية لم تكن في منأى عن هذه التحولات، غير أن المتتبع لمجريات الثورة - التي أدت إلى إسقاط النظام الليبي - يدرك أن الأحداث أخذت منحى يختلف تماما عن سابقتها في تونس ومصر؛ فالشعب لم يستطع قيادة عملية التغيير بنفسه نتيجة للسياسة الصارمة التي كان يتبعها نظام القذافي لولا ضغوط وتدخل المجتمع الدولي ممثلا في حلف الناتو.

لذلك فإننا من خلال هذه الورقة نسعى للإجابة على إشكالية رئيسية تتمحور حول خلفيات وأبعاد تداخل ضغوط المجتمع الدولي مع المطالب الشعبية من أجل تنحية معمر القذافي، الأمر الذي جعل شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " يصبح " العالم يريد إسقاط النظام ". متتبعين في ذلك منهجية كالآتي:

- المحور الأول: الأوضاع الليبية قبل "الربيع": إفلاس استراتيجي: وفي هذا المحور سندرس كلاً من الأوضاع السياسية، وكذا الأوضاع الاقتصادية، وأخيرا الأوضاع الاجتماعية.
- المحور الثاني: حيثيات ومسار الثورة: سيتم الحديث عن الحراك الشعبي أولا، ومن ثم الحديث عن التدخل الدولي ممثل في حلف الناتو.
- المحور الثالث: ليبيا بعد الثورة: بين الانسداد السياسي والإنزلاقات الأمنية: وفيه سنلقي الضوء على ثلاثة إشكاليات رئيسية ممثلة في إشكالية بناء الدولة، وكذا إشكالية السيادة، أخيرا إشكالية الوضع الأمني.
- الخاتمة: وفيها خلاصة عامة عن الدراسة والتي هي في نفس الوقت إجابة عن الإشكالية المطروحة.

المحور الأول: الأوضاع الليبية قبل "الربيع": إفلاس استراتيجي:

سوف يتم التطرق في هذا المحور إلى كل من الأوضاع السياسية، وكذا الأوضاع الاقتصادية، وأخيرا الأوضاع الاجتماعية، وذلك من أجل فهم الخلفيات التي دفعت للثورة فيما بعد.

1- الأوضاع السياسية: بين استبداد النظام وطغيان الحاكم: من المعلوم أن القذافي تبوأ السلطة بعد عملية انقلاب عسكري قادها هو ورفاقه في الفاتح من سبتمبر من عام 1969م ضد الملك " إدريس السنوسي"، واستمد مشروعيته من عصر الثورات وحركات التحرر التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، تحت شعار المثلث: محاربة الاستعمار، والرجعية، والرجعية، والصهيونية(1).

وفي سبيل أن يضع له شرعية سياسية قام بتأسيس حزب سمّاه " الإتحاد الاشتراكي العربي " - محاكاة لما فعله جمال عبد الناصر في مصر- لكن الأمر لم يدم طويلا، فقد حُلَّ الإتحاد الاشتراكي العربي من قبل القذافي وذلك من منطلق أنه لم يكن يمثل آلية من آليات الزعامة التي ينشدها القذافي لنفسه، إضافة إلى ذلك فإن الإبقاء على هذا التنظيم قد يُشجّع أو يحفّز قوى لتأسيس أحزاب أخرى، وهذا ما يتقاطع مع الزعامة التي يبتغيها القذافي وطموحاته الشخصية في الاحتفاظ بالحكم لوحده، الأمر الذي جعل أكثر من 70% من الشعب الليبي يجهل كلمة اقتراع أو صناديق انتخاب طيلة فترة حكم معمر القذافي الذي امتدّ لأكثر من اثنتين وأربعين عاماً(2).

طيلة هذه الفترة (42 سنة) عمل القذافي على حلّ المؤسسات وتعطيل القوانين واحتكار الإعلام ومصادرة الحريات، كما قوّض الجيش ذاته وأسند المناصب الإستراتيجية داخل هيكلية السلطة -خصوصا قيادة الوحدات الأكثر ولاءً في قوات الأمن - في يد أعضاء أسرة القذافي نفسها، وعشيرته وقبيلته وغيرها من القبائل المتحالفة معه على نحو وثيق(3)، وأكثر من ذلك إعلانه في كثير من المرات تحلّيه عن منصب الرئاسة لأن ما يفعله ليس سوى التعبير عما يريده الشعب، عبر اللجان الثورية، والمكاتب الثورية، والمؤتمرات الثورية(4).

كل الممارسات السابقة جعلت المعارضة الليبية تنامي منذ سبعينيات القرن الماضي، وأدت الانشقاقات والانقلابات المضادة ضدّ النظام إلى إعدام أكثر من سبعين (70) شخصا بعد اتّهامهم بالتخطيط لانقلاب في سنة 1975م، وهؤلاء كانوا يُمثّلون نصف التنظيم الثوري الذي قاد الثورة ضد الملكية، وتزايدت المحاولات الانقلابية للتخلص من النظام الليبي ومنها الانقلاب الذي قاده الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في عام 1986م، هذا إلى جانب انقلاب عام 1991م والذي قاده مجموعة من الضباط في القوات المسلحة، لكن القذافي تمكن من القضاء عليه(5).

كما مارسَ القذافي القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد، والذي بلغ قَمَته في التسعينيات من القرن العشرين عبر العقوبات الجسدية، والحبس، والنفي الإجباري ضد الآلاف من المنشقين بهدف الحفاظ على سلطته(6).

2- الأوضاع الاقتصادية: فشل اقتصادي وتبعية مزمنة: تُعدّ ليبيا واحدة من الدول المِهْمة المصدّرة للنفط والغاز، وتمتلك واحدا من أكبر الاحتياطات في أفريقيا وسابع أكبر احتياطي في العالم، وبحسب منظمة أوبك قُدّرت ثروتها الطبيعية مع نهاية عام 2009 بحوالي 46.6 مليار برميل من النفط(7)، وهي الثروة التي لم يستفد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام إقليمي فاعل بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة سيما ثروة النفط، الذي بقيت عائداته سرّاً من أسرار النظام ولا يمكن لأي جهة أن تعرف حجم عوائدها واستثماراتها، ومن المفترض أن تُسهم هذه الثروة في فرص ازدهار المواطنين بالمقابل هُتمّشت قطاعات واسعة من المجتمع(8).

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى - إذ تُقدّر أرصدة الفوائض المالية النفطية بالمليارات من الدولارات- فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلاً من التوزيع العادل للمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي استأثرت بها دائرة ضيقة تَلتَفُّ حول القذافي وعائلته، ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها القذافي هو تبيد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي بسبب الفساد المستفحل الذي عزّز من دور اللجان الثورية وكثير من ضباط الجيش والكتائب ومكاتب الاتصال الخارجي وغيرها من الدوائر التي تؤيد النظام، ففي تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2010 جاءت ليبيا في المرتبة 146 من بين 178 دولة(9).

لقد اغتنمت عائلة القذافي وأتباعها على حساب تنمية البلاد، وبدلاً من أن يجعل القذافي من ليبيا - بمواردها النفطية الكبيرة وبعدها سكانها المحدود ومن خلال حُكم ديمقراطي سليم - دولة حديثة تكون نموذجاً عربياً ويؤثر إيجاباً في الدائرة الأفريقية، أصبح النموذج الذي يثير السخرية، ويُمثّل واحداً من أبشع الأنظمة القمعية العربية(10).

وعمل القذافي على تبيد ثروة البلاد في مشاريع غير ذات جدوى في الداخل والخارج ومغامرات باهظة التكاليف في الخارج؛ فقد قام النظام الليبي بدعم وتمويل الإرهاب الدولي عبر تقلص الأسلحة إلى كثير من الحركات في دول الجوار في السودان، وتشاد، والنيجر، واليمن، لبنان وتركيا، مما دفع المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات شديدة على ليبيا، هذه الأخيرة التي عانت من حصار اقتصادي ناهز 10 سنوات، وهو الحصار الذي

كان له الأثر المدمر على الإقتصاد الليبي، فضلا عن تبديد الأموال في برامج أسلحة الدمار والتي سُرعان ما تنازل عنها النظام عقب احتلال العراق عام 2003.

كما كلفت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن ليبيا ما يزيد عن 30 مليار دولار إلى جانب تدهور صناعة النفط وهو ما جعل النظام يضعف بصورة كبيرة، وأدت إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشرائح كبيرة من المواطنين الليبيين لا سيما من ذوي الدخل المحدود من الموظفين وأصحاب القطاع الخاص، وما رافقه من تقييد الملكية الخاصة ومنع القطاع الخاص من أخذ دوره في تنمية الواقع الاقتصادي والاتجاه بدلا من ذلك إلى تعزيز دور القطاع العام ومركزية الدولة في التعاقد مع الشركات الأجنبية للاستثمار في بعض القطاعات التي تعود بالفائدة على النظام وأهمها القطاع النفطي، مما شكّل فرصة كبيرة للمقربين من النظام الليبي للتحوّل إلى أثرياء على حساب الشعب الليبي مستغلين في ذلك غياب الشفافية وانتشار الرشوة في العقود مع هذه الشركات(11).

الأوضاع الاجتماعية: تفاوت قبلي سحيق وغياب للكرامة: بداية يتعين الإشارة إلى تركيبة المجتمع الليبي والتي تقوم على أساس القبيلة؛ هذه الأخيرة ليست رابطة دم بل هي مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة توفر الحماية والأمان لأفرادها، وكذلك فرض العيش الكريم لأبنائها فيإمكان أي فرد من أفرادها أن ينضمّ لقبيلة ما، وله أن يصبح زعيما وحتى شيخا للقبيلة، إذ تجد في القبيلة الواحدة من هو أصله أمازيغي أو عربي أو إفريقي أو تركي، وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة(12).

والملاحظ على تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة؛ إذ تشير الإحصائيات إلى أن 90% من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة وتصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود؛ إذ تتداخل مع عدد كبير من الدول الأفريقية ومنها: مصر، تونس، الجزائر، تشاد، والنيجر، وتمثل نسبة القبائل العربية فيها 97% بينما لا يتجاوز نسبة القبائل غير العربية (الأمازيغ) 3% (13).

ومن أبرز القبائل التي يتكون منها المجتمع الليبي نذكر:

- الأشراف: وتتمركز في مدينة ودّان وزويلة وسط ليبيا، كما ينتشرون في معظم أنحاء ليبيا، وهم من سلالة الأمام علي كرم الله وجهه.

- الورفلة: وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان - التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة - في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس ن كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بينغازي وسرت.

- القذاذفة: وهي القبيلة التي ينحدر منها معمر القذافي، وتتمركز في طبرق، وبينغازي، وسرت، وفزان، وطرابلس، غريان والزاوية الغربية، وتعدّ هذه القبيلة من أكثر القبائل الليبية تسلّحاً، كما كان القذافي يعتمد عليها في حمايته وحماية أسرته.

- المقارحة: وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي والذي أبعده القذافي عام 1993، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي، وعبد الباسط المقرحي الذي اتهم في قضية لوكربي.

- ترهونة: وتضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية، يقدرها البعض بنحو 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

- زناته: وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز جغرافياً في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.

- الطوارق: قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى وتتوزع بين عدة دول أفريقية كالجنازير، والمغرب، ومالي، وفي ليبيا تتمركز في مدينة غات بأقصى الجنوب.

- أولاد سليمان: وتتكون من قبائل صغيرة عدة، تتمركز أساساً في مناطق سرت وفزان ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى تشاد والنيجر.

- العبيدات والبراعصة والعوامير والمسامير: وتعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

- قبائل التبو: وهي من أصول غير عربية أي أمازيغية الأصل، يتمركز أفرادها في مناطق أوزو، وغدامس، والقطرون في جنوب ليبيا، والكفرة في جنوب شرق العاصمة طرابلس.

- قبائل أولاد علي: قبائل عربية من الشراقة، يتركز وجودها على طول الحدود مع مصر، وتتداخل مع القبائل المصرية المستوطنة لواحة سيوه، والصحراء المتاخمة لمرسى مطروح(14).

كما لا يخفى على أي أحد ما للعامل القبلي من أثر كبير في استبداد النظام السياسي الليبي؛ فعُدّت القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في شكل الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة في

ليبيا، ولهذا لا يمكن لأي سياسي ليبي أن يتجاوز دور القبيلة وتأثيرها السياسي، فعلى الرغم من عود القذافي في بداية الانقلاب عام 1969 بوضع حد لموالاة القبائل وعدّها بأنها تعود إلى عصر آخر، لكنه لم يتخلص من هذه الذهنية والثقافة التقليدية فلجأ إلى دعم القبائل مرة أخرى من أجل التخلص من معارضيه أو رفاق دربه الذين شاركوه في انقلاب 1969، بل استثمر القبيلة كأحد آليات التنافس وربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي بما يُدسم حكمه لأطول مدة ممكنة.

إن الطريقة التي لعب فيها القذافي الورقة القبلية من الاستبعاد إلى شراء الولاءات والدمج في نظام الولاية أدّت إلى منافسات بين القبائل في محاولة كل منها الحصول على المنافع والامتيازات(15)، هذا التصرف جعل قبائل في الطليعة في مقابل قبائل أخرى محرومة ومهمّشة كقبيلة ورفلة في بني وليد، والتي همّشها النظام الليبي وحرّمها من الربيع النفطي منذ فرض العقاب الجماعي عليها عام 1996 وذلك نتيجة قيام نفر من أبنائها بمحاولة انقلابية ضد القذافي وهو ما لم يتم(16).

المحور الثاني: حيثيات ومسار الثورة:

في هذا المحور سوف يتم التركيز على عنصرين جد مهمّين وهما: الحراك الشعبي على المستوى الداخلي في ليبيا وكذا الحراك الدولي ضد نظام معمر القذافي.

1- الحراك الشعبي: غياب الإيديولوجية والتنظيم في مقابل تعتُّ النظام: انطلقت ثورة "شباب ليبيا" في السابع عشر من فيفري 2011 في بنغازي، وقد كان عدد قليل من المراقبين يتصور أن ليبيا من الممكن أن تحصل فيها ثورة، مع قبضة القذافي الحديدية والتي تُمسك بزمام الأمور منذ أزيد من أربعين عاما(17)، وثمة صنف آخر من الباحثين من يرى أن الثورة في ليبيا ما كانت لتقوم لولا ثورتي تونس ومصر؛ بمعنى أنه كان لا بد من سقوط نظامان في تونس وفي مصر حتى تنجح الثورة في ليبيا، فسقوط النظامين نتيجة الثورة عليهما كان شرطا أساسياً للثورة الليبية، لأن القذافي كان قد عرض عليهما المساعدة للقيام بحملات عسكرية ضد شعبيهما، الأمر الذي كان له تأثيره في لفت أنظار الشعب الليبي إلى حجم المعاناة التي كان يعيشها في ظل نظام حكم أوليغارشي(18).

كما كانت هناك مخفزات سياسية ودوافع اقتصادية واجتماعية داخل المجتمع الليبي دفعت به إلى إعلان ثورته والمتمثلة - كما أشرنا - في الكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها، وهذا ما يفسّر سر انطلاق

الثورة في ليبيا والتي تركزت في المناطق الشرقية من البلاد وتحديدا في بنغازي؛ حيث تُعدّ من المناطق المهمشة من قبل النظام السابق والتي لم تُمارس أي دور في عملية صنع القرار السياسي، لذا كانت من المناطق المهيأة لإحداث الثورة في ليبيا(19).

سبقت ثورة 17 فيفري 2011 مظاهرات في 15 من نفس الشهر، إثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم " فتحي تزل " في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله(20)، وتلتها بعد ذلك صدور بيان لشخصيات تمثل مجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية يطالبون فيه بتنحي القذافي مؤكداً على حق الشعب في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية(21)، وعمدت السلطة إزاء هذا إلى تسيير مظاهرات مضادة لإعطاء الانطباع بأن القذافي يتمتع بتأييد الجماهير، لكن هذه المظاهرات لم تفلح في تحقيق غايتها(22).

بعد خمسة أيام من انطلاق المظاهرات واتساع حجمها إلى باقي المناطق الليبية أمر القذافي كتائبة بإطلاق النار على المتظاهرين واستخدام القوة العسكرية، ليس هذا فحسب فقد استعانت السلطات الليبية بعناصر من الجاليات العربية والأفريقية المقيمة في ليبيا لضرب المتظاهرين(23)، كما قطعت السلطات ذاتها خدمات شبكة الانترنت عن كافة المدن الليبية وقامت بحملات تشويش إلكترونية لمنع استقبال بثّ مختلف القنوات الفضائية العربية والأجنبية، فضلا عن قيامها بحملة اعتقالات لبعض الناشطين السياسيين وكذا العشرات من الضباط والجنود الذين رفضوا الانصياع لأوامر القذافي بضرب المتظاهرين المطالبين بالتغيير والإصلاح(24)، ومع استمرار النظام في استخدام العنف ضد المتظاهرين نجح الشعب الليبي باستقطاب مُنحِب سياسية من الحكم والجيش، وشهدت ليبيا استقالات من الحكومة الليبية احتجاجاً على قمع المتظاهرين، بينهم وزير العدل " مصطفى عبد الجليل "، ووزير الدولة لشؤون الهجرة والمغربين "علي الريشي"، ومندوب ليبيا في الأمم المتحدة " عبد السلام التريكي"، ومندوب ليبيا في الجامعة العربية، والسفراء بكل من بريطانيا، والصين، والهند، إندونيسيا وبنغلادش، وفي 22 فيفري 2011 انظم إلى الثورة وزير الداخلية وأصبح تدريجياً من أعمدتها وتبعته عشرات الشخصيات السياسية والعسكرية(25).

مع استمرار استقالات المسؤولين ألقى معمر القذافي خطاباً " اتهم فيه أجهزة دول عربية بالوقوف وراء الاضطرابات التي تشهدها ليبيا، ورفض فكرة المغادرة أو التنحي عن السلطة، وأكد بأنه سيعمل من أجل القضاء على الذين وصفهم (بالجرذان)"، وكان لهذا الخطاب تأثيره في تصعيد الموقف بين الحكومة والمعارضة التي أوجدت لنفسها شكلاً سياسياً والمتمثل في المجلس

الوطني الانتقالي(26)، كما أسهم انشقاق الكثير من ضباط الجيش - كما سبق وأشرنا - وانحيازهم لصالح الثورة في عزل نظام الحكم، وتعزيز مواقع الثوار الذين بدأوا يسيطرون على ليبيا من منطقة بعد منطقة، وبدأت السيطرة على شرق ليبيا وامتدت إلى باقي المناطق الأخرى، كما تم إنشاء المجلس العسكري المؤقت الذي شرع بدوره في تشكيل جيش التحرير بهدف الدفاع عن المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار(27).

هكذا تحولت المظاهرات السلمية إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي، هذا الأخير الذي قرّر القتال وعدم الامتثال لقرارات الهيئات الأفريقية والدولية، الأمر الذي اعتبره المجتمع الدولي استفزازاً وجعله يتدخل ويقف بالضدّ من سياسة معمر القذافي(28).

2- **التدخل الدولي في ليبيا: بين الدواعي الإنسانية والمصالح الخفية:** قامت قيادة الثورة الليبية في وقت لاحق وبتشجيع من جهات في الداخل والخارج، وبمبادرة خليجية ثم جامعة الدول العربية بالاستعانة بالقوات الجوية لحلف الشمال الأطلسي بتبريرات مختلفة، وكان من بين أهم هذه التبريرات هو حماية المدنيين الليبيين من بطش القذافي وتم ذلك من خلال استصدار مجلس الأمن للقرارين رقم 1970 و 1973، لإعطاء الشرعية للتدخل الدولي لليبيا(29)؛ معنى هذا أن تأزم الأحداث في ليبيا إلى وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى كل من مصر وتونس وبلدان الساحل الأوروبي، أضاف إلى الوضع القائم تراكمات إنسانية، وهي بذلك تشكل إشهار للنزاع بالشكل الذي يوفر على القوى الدولية الجهد في إيجاد مصوّغات للتدخل، فالتدويل الحقيقي للنزاع نُقِّد من بوابة الأوضاع الإنسانية نتيجة القمع الشديد والقسوة غير المعهودة من نظام القذافي(30).

كان هذا على الجانب الدبلوماسي، أما على الجانب السياسي فقد أسهم اعتراف المجتمع الدولي بالمجلس الوطني الانتقالي في تآكل مكانة النظام وعلاقاته الإقليمية والعربية والدولية وانهايار شرعيته السياسية، وقد سعت تلك الاعترافات وحالات الاستقبال الرسمي التي حظي بها رئيس المجلس " مصطفى عبد الجليل " ونوابه في عدد في عدد كبير من العواصم الأوروبية، وانعقاد الكثير من مؤتمرات الدعم والإسناد الدولي إلى ليبيا في عزلة النظام الليبي(31)؛ إذ تم التعامل مع المجلس باعتباره الممثل الشرعي للشعب الليبي، مما مهّد له المشاركة في المحافل الدولية بديلا عن نظام القذافي الذي انحسر دوره السياسي بشدة جرّاء هذه المواقف(32)، لاسيما بعد صدور مذكرة توقيف واعتقال بشأن القذافي وابنه سيف الإسلام من قِبَل محكمة الجنايات الدولية، والتي أصبح بموجبها مطلوباً للقضاء الدولي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن إن هذا الاعتراف السياسي قد وُلِدَ مزايًا اقتصادية لعل من أهمّها السماح بصرف الأموال الليبية المجمّدة، ما مكّن

المجلس الانتقالي من الإنفاق على السكان ليس في شرق ليبيا(33) المحروم والمهمّش بل في غربها كذلك، في خطوة لاستمالة قبائلها والتي كانت بمثابة الحصن المنيع وحامي القذافي طيلة الثورة وحتى قبل الثورة - كما سبق وأشرنا-.

أما عسكريا، فقد دخلت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الثوار في إسقاط النظام السياسي الليبي، فاعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، وعُدّ ذلك تطوراً في مسار الأزمة الليبية، كون فرنسا أول دولة أوروبية تعترف بالمجلس الوطني ووضعت خطة من 03 نقاط من أجل إنهاء حكم القذافي، وتشمل ما يلي:

- التشويش على الكتائب الليبية التابعة للقذافي.

- قصف ثكنة العزيزية (حصن القذافي).

- الإعلان عن منطقة الحظر الجوي في ليبيا.

وانسجاما مع هذه المقترحات أعلنت فرنسا الاشتراك ضمن التحالف (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) لتوجيه ضربات جوية للقوات الحكومية الليبية، وتبادل السفراء مع المجلس الوطني.

هذا فضلا عن الضغوط التي مارستها الدول المذكورة ومن معها بدءاً من تجميد الأصول المالية التي يملكها القذافي وعائلته في الدول الغربية، وفرض العقوبات على ليبيا من قبل الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ويشمل الحظر بيع الأسلحة وتطبيق نظام تفتيش للحمولات، الأمر الذي يقود إلى ضرب تجارة ليبيا مع المجتمع الدولي، وسبق ذلك إرسال مقاتلات وسفن حربية أمريكية ونشرها في البحر المتوسط وتعزيز المنطقة بقوات عسكرية تنتظر أوامر التدخل، إلى جانب وصول مستشارين عسكريين أمريكيين وبريطانيين لقيادة العمليات العسكرية للثوار والتخطيط لهم وإمدادهم بالمعلومات المهمة، وهذا ما أثر بالتالي في إضعاف البنية العسكرية لنظام القذافي وبطرق إمداداته، وهو ما عجل في انهيار القدرات العسكرية لكتائب القذافي في الكثير من المدن الليبية وسمح للثوار بالمقابل بالسيطرة عليها(34).

غير أن ثمة والمختصين في الشأن الليبي من يرى أن سرعة تدخل الغرب والوقوف إلى جانب الثوار حتى آخر لحظة من سقوط النظام كان له غاية أخرى، وتم صبغها ظاهريا بالدواعي الإنسانية ومن بين هذه الدواعي النفط؛ وفي هذا الصدد يقول عز الدين عقيل: " التدخل الدولي في ليبيا كان أشبه باحتلال، وربما تكمن الأسباب الحقيقية للتدخل في عدة اعتبارات منها النفط؛ حيث توجد 34 مصفاة في أوروبا لا تعمل إلا على النفط الليبي بسبب شدة النقاء العالية،

واستبدال النفط الليبي يعني إضافة وحدات تقنية جديدة وهذا يحتاج إلى تمويل والعالم في أزمة مالية ولن يعطي أوروبا هذا التمويل، هذا إلى جانب الرساميل المالية التي تملك المصافي، فلماذا تبحث عن بديل بعيد والنفط الليبي بجانبها؟؟" (35)، ونفس التوجه يذهب إليه الدكتور جهاد عودة في مؤلفه الموسوم بـ: الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغيير الدولي: بناء الإشكالية، فيقول: "...فاجأت الثورة الليبية أصدقاء القذافي وتحولت إلى ثورة مسلحة، دفعت الغرب إلى التدخل العسكري لحماية مصالحهم سيما الجانب النفطي منها؛ حيث كان الغرب يستورد 80 من النفط الليبي، وبالتالي لم يتدخل الغرب من أجل الحصول على النفط بل من الحفاظ على ما كان يحصل عليه في عهد القذافي، هذه نقطة مهمّة جدًّا وعلى الجميع تسليط الضوء عليها" (36)، إن الكلام السابق يعني أن المجلس الوطني الانتقالي سيظل مديناً للدول المتدخلة، وسيسعى جاهداً من أجل مراعاة مصالح هذه الدول في ليبيا.

هناك أمر آخر وهو لا يقل أهمية عن النفط ويخص "إشكالية علاقة نظام القذافي بالغرب"، وفي هذه النقطة بالذات يقول الباحث في الشؤون الليبية عز الدين عقيل: "لا أحد يُنكر إشكالية الغرب مع ليبيا، ونقص علاقات الدول الغربية مع النظام الليبي، والذي تورّط معه في اتفاقيات مشبوهة وفي صفقات مشبوهة تمت بدءاً من موضوع تعويضات العمليات الإرهابية، والامتيازات النفطية التي نال فيها سماسرة القذافي وأقاربه مبالغ كبيرة، فقد أوصلت هذه الأطراف للعالم خطوة المعلومات الموجودة عند القذافي"، ولهذا سعى الغرب من أجل الحؤول دون محاكمة القذافي بل والعمل على القضاء عليه شخصياً وهو ما تم فعلاً في 20 أكتوبر 2011 (37).

المحور الثالث: ليبيا بعد الثورة: بين الانسداد السياسي والإنزلاقات الأمنية:

ثمّة من الباحثين ممن يرون بأن بناء الثورة ونجاحها يمر بثلاث مراحل أساسية وهي: أولاً: تحديد الغايات الأساسية للثورة بشكل يجعلها قابلة لأن تكون محلاً لالتقاء متعددي الأفكار والاتجاهات حولها.

ثانياً: استخدام وسائل وآليات لتحقيق الغايات وبشكل عقلائي كفيل يجعل التحرك نحو الهدف مسيرة واعية ومحفوفة بالشعور بالمسؤولية والأخلاق من أجل الوصول إل عملية التغيير.

ثالثاً: العمل على خلق سبل كفيلة بحماية مكتسبات الثورة، من أجل احتواء محاولات الالتفاف عليها (38).

لئن كان نجاح الليبيين كاملاً فيما يتعلق بالمرحلة الأولى فإن نجاحهم كان نسبياً بخصوص المرحلة الثانية، أما المرحلة الثالثة فإنهم فشلوا في تحقيقها إلى الآن؛ فنجد أن الليبيين قد استطاعوا

تحديد الغايات الأساسية لثورتهم وهي تغيير نظام الحكم الفاسد الذي جثم على صدورهم عقوداً من الزمن، ولأجل هذا الهدف اجتمع أبناء الوطن الواحد بكل أطيافه وتوجهاته، وباستخدام وسائل وآليات بسيطة جدا في البداية وهي التظاهر السلمي ورفع شعارات تطالب بإنهاء نظام الحكم وأهمها " الشعب يريد إنهاء النظام "، لكن ونتيجة لانحراف المسار السلمي وعسكرة الثورة بُغية تغيير النظام فشل الليبيون إلى الآن في خلق سُبُل كفيلة لحماية مكتسبات الثورة عن طريق إجراء محاكمات عادلة لرؤوس الفساد، بل أصبح الوضع الآن في ليبيا بعد الثورة لا يُشِير بخير؛ فيعد انهيار النظام السياسي الليبي السابق تقف ليبيا أمام درجة من التعقيد بسبب تحديات عدة لا زالت تعترض طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المحور كل نقطة على حدى.

1- الانسداد السياسي وإشكالية بناء الدولة: لم تشهد ليبيا لحظة ديمقراطية بسبب

طبيعة النظام السياسي في عهد القذافي الذي اتسم بالطبيعة الديكتاتورية، فالمشكلة التي تواجه ليبيا على المستوى السياسي والاجتماعي هي ضعف البنى السياسية والاجتماعية التي سوف تقوم من أحزاب ومؤسسات ومجتمع مدني أمام البنى التقليدية بسبب تضخم السلطة وغياب الدولة والحياة السياسية في ليبيا لما يزيد عن أربعة عقود، مع ما يتبع ذلك من ظواهر الخلاف بين سلطة الدولة الوليدة والسلطة الأهلية التقليدية، وربما التقاتل بينهما الأمر الذي قد يؤدي إلى اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع التقليدي (القبلي) مما قد يفضي إلى تأخر هذا المشروع بقصد بَحْثُ الإخفاق في إدارة السلطة(39).

لذلك فمخاوف ليبيا الجديدة هي بخصوص تفكيك الدولة إلى كيانات مستقلة، سيما بعد إعلان زعماء ليبياين منطقة برقة شرقي ليبيا إقليمياً اتحادياً فدرالياً، يتمتع بالحكم الذاتي، تارة تحت دعوى التعبير عن هويّات من حقّها أن تُعبّر عن نفسها، وتارة أخرى احتجاجاً على تحييز النظام الحاكم الجديد لجماعات دون أخرى، وبرغم أن الموقعين على إعلان برقة أكدوا تمسّكهم بوحدة الدولة، إلا أنهم اعتمدوا دستور الاستقلال الصادر عام 1951 عندما كانت ليبيا مملكة اتحادية تتألف من ثلاث ولايات هي: طرابلس، برقة وفزان، ويتمتع كل منها بالحكم الذاتي، وهو ما اعتبره البعض يطرح احتمالات لتحقيق سيناريو التقسيم في ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي(40).

وفي هذا الصدد يقول الدكتور سركيس أبو زيد: " لا شك أن الدولة العربية القطرية الراهنة تواجه أزمة مصيرية لا يمكن الجحّم بأنّها ستتحول إيجاباً إلى النهضة والتكامل طالما أن احتمال حرفها إلى التجزئة مازال وارداً وممكنأ، خصوصاً بسبب غياب القوة الوطنية الذاتية والقاعدة

القومية القادرة على حماية منجزات الثورات العربية، ويمكن التوسع في الإضاءة على عوامل العرقلة مثل التشكيلات القبلية والجهوية والطائفية داخلياً، وأدوات السيطرة الغربية التي تسعى إلى إبقاء المنطقة خزاناً بشرياً راکداً وخزاناً نفط سيال وخزان استبدال ينتمي إلى العالم القديم" (41).

يُفهم من خلال ما سبق أمرين:

الأمر الأول أن العالم العربي - من ضمنه ليبيا - يشهد تحولات في اتجاهين إما ولادة عالم عربي جديد بدول عربية جديدة تؤسس لهضة عربية جديدة وعلاقات عربية اتحادية ولم لا تكاملية، وإما إعادة ترتيب الدول العربية على أساس تشكيل كيانات طائفية وعرقية وجهوية على قاعدة رسم حدود تقسيمية جديدة تُفقت المُفقتت.

أما الأمر الثاني أن ليبيا ما بعد القذافي لا تحتاج فقط إلى ديمقراطية بل بناء دولة أولاً في الوقت نفسه.

أما المشهد السياسي فيتنوع على خمسة قوى:

الأولى: القوى الملكية المنحدرة من الملك إدريس السنوسي، وهي قوى متواجدة بقوة في سويسرا وبريطانيا.

الثانية: القوى القومية العربية المتشكلة مند السبعينيات من القرن الماضي . والتي خذها القذافي.

الثالثة: القوى الإسلامية، وهي منقسمة إلى تيارين: تيار يمثل الأخوان المسلمون، والثاني تمثله الحركات الجهادية وتضم هي الأخرى كل من المجموعة الإسلامية المقاتلة والحركة الإسلامية للشهداء وأخيراً مجموعة أنصار الله، وهي (الحركات الجهادية) متمركزة في الجبل الأخضر.

الرابعة: القوى الديمقراطية التي أسسها المعارض الليبي " منصور الكيخيا "، هذا الأخير الذي اختطفته المحابرات الليبية بالقاهرة عام 1993 وأعدمه القذافي، وهي قوى متواجدة بقوة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخامسة: تُمثّلها الحركة الشبابية والتي قامت بدور كبير في تفجير الثورة؛ إذ يُشكّل الشباب في ليبيا 60% من مجموع السكان(42).

إن عوامل الاختلاف الفكري والثقافي المتوزع بين هذه التيارات قد يُدخلها في صراع على السلطة فيبيلد لم يألف الديمقراطية على مستوى الممارسة السياسية وإن الخوف كل الخوف يبقى قائماً من الثورة لأحد التيارات المتنافسة على السلطة لا سيما الإسلاميين المتشددين الأمر الذي يثير مخاوف دخول القاعدة، أو صراعات ما بين القوى السالفة الذكر، وشباب الثورة الذي شارك

بُجهد كبير في إشعالها وانحياز النظام السياسي الليبي السابق، حينها فإن المرجح دخول البلاد دوامة حقيقية من الفوضى وعدم الاستقرار أو الدخول في صراع أهلي وحزبي على السلطة(43).

2- التزامات الدولة الجديدة وإشكالية السيادة: ثمة حقيقة جوهرية لا يمكن تجاهلها وهي أن حلف الشمال الأطلسي كان شريكا أساسياً للمجلس الوطني الانتقالي في انحياز نظام القذافي، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول مستقبل قرار الدولة والنظام الجديد في ليبيا مع ما يترتب من حقوق للشركاء؟؟.

فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قدّمت جهوداً في الحملة التي قادها حلف الشمال الأطلسي ضد النظام الليبي السابق، وهذا يعني أن كُلاً منها ستسعى إلى الحصول على حصة محترمة من مشاريع إعادة الإعمار، هذه الأخيرة التي تُقدّر عائداً بمليارات الدولارات الأمر الذي ستكون له تأثيرات وتداعيات علي الإقتصاد الليبي وتمثل في الخضوع لشروط هذه الدول وللمنظمات الدولية للاقتراض منها(44).

وجاء على لسان الأمين العام لحلف الشمال الأطلسي أن الحلف لا يعتزم نشر قوات برية في ليبيا ولكن للحلف أشكال أخرى للوجود، وفقاً لإستراتيجية " الأمن الناعم "، ويتمثل ذلك في الحالة الليبية في بناء المؤسسات الأمنية، وذلك كما جاء في الرؤى الأكاديمية الصادرة عن الحلف إبان الأزمة الليبية، ومضمونها أن رحيل نظام القذافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة؛ حيث لا تزال بحاجة إلى الجهود الدولية لبنائها، إذ تفتقر لهماكل ومؤسسات الحكم التي تُعدّ عناصر مهيّمة وضرورية للأمن والاستقرار(45)، الأمر الذي يعني تدخل القوى السابقة الذكر في الشؤون الداخلية والخارجية لليبيا وبالتالي التأثير على سيادتها.

3- انتشار السلاح وإشكالية الإنزلاقات الأمنية: يبقى العامل الأمني يحتل حيزاً مؤثراً في قدرة أو عدم قدرة الحكومة الليبية الجديدة على تثبيت نفسها في ظل الواقع الجديد، ويتمثل التحدي الأمني في فوضى الجماعات المسلحة والقرار العسكري؛ ففي ليبيا حالياً يوجد أربع تصنيفات للجماعات المسلحة غير الحكومية وهي: كتائب الشوار، والكتائب غير النظامية، كتائب ما بعد الثورة والمليشيات.

- كتائب الثورة: وتضم من 73 إلى 85% من المقاتلين المتمردين والأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، وقد تشكّلت في المراحل الأولى من الثورة وهي غاية في التنظيم وذات ولاء عميق لقادتها، ومن السمات المميزة لكتائب الشوار هو قرارها المبنية على الإجماع وهي سمة واضحة بين الكتائب وبين قيادة الكتائب.

- الكتاب غير النظامية: هي كتائب الثوار التي انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية في مراحل متأخرة من الثورة، ويقول كبار القادة العسكريين أنه في مارس 2012 كان هناك من 6 إلى 9 كتائب غير نظامية في مصراتة وحدها وتمثل ما نسبته 4 % من العدد الإجمالي للجماعات النشطة في المدينة ذاتها، وهذه الكتائب هي المسؤولة بشكل كبير عن الكمّ الهائل لانتهاكات حقوق الإنسان.

- كتائب ما بعد الثورة: وقد ظهرت هذه الكتائب ملء الفراغ الذي خلّفته قوات القذافي المهزومة، وتنتشر هذه الجماعات في الغالب في الأحياء والمناطق الموالية للحكومة والمؤيدة للقذافي في السابق مثل بني وليد وسرت، وتكتسب هذه الجماعات الخبرة من خلال المشاركة في الصراعات المحلية المستمرة في مرحلة ما بعد الثورة.

- الميليشيات: وتشير إلى مجموعة متميزة من الجماعات المسلحة بما فيها الشبكات الإجرامية مثل شبكات التهريب والمتطرفين المتشددين، وتمثل الميليشيات شريحة صغيرة جداً من الجماعات النشطة في ليبيا، وقد حصل المتطرفون على المتشددون على اهتمام خاص من مُختصّي مكافحة الإرهاب ووسائل الإعلام الدولية(46).

إن هذا الواقع دفع بجريدة " يديعوت أحرنوت " لإصدار تقرير بعنوان " ماذا يحمل عام 2013 في العلاقات بين دول الربيع العربي مع إسرائيل "، تقول فيه: "... أما في ليبيا والتي تُعتبر من أغنى الدول النفطية أضحت غارقة في الأزمات الداخلية لا سيما الأزمة الأمنية والاقتتال الداخلي الذي مازال مستمراً، وإلى الآن لم تنجح الحكومة الانتقالية في جمع السلاح الذي تراكم في الآونة الأخيرة بأيدي المتمردين "(47).

الأمر الذي ولّد إحساساً لدى غالبية الشعب الليبي بفداحة النتائج التي لم تكن على مقاس الأمل، ولا على مقاس التضحيات المقدّمة، ولعلّ الهجمات التي تقوم بها ميليشيات الثوار على مراكز السلطة في الداخل دليل على حجم الإحباط وعدم الرضا ومن ثمّ السنخ والاحتجاج(48)، بل إنّها عملت في كثير من الأحيان على إحراج السلطات الجديدة أمام الدول " الصديقة " ومثال ذلك مقتل السفير الأمريكي في ليبيا كريس ستيفنز خلال الهجوم على القنصلية في بنغازي، الأمر الذي يكشف أكذوبة أن ليبيا مستقرة وحرّة وتخطوا بثبات نحو بناء الديمقراطية الحديثة(49).

لذلك يتعين على السلطات الجديدة إعادة تشكيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الليبية على أسس مهنيّة بعيداً عن أية مؤثرات عقائدية وقبلية، وأن تكون تلك الأجهزة مفتوحة

لكل الليبيين بَعْضَ النظر عن انتماءاتهم القبلية والسياسية، وأن يُعطَى جميع الليبيين حق المشاركة في النظام الجديد بدون أي عزل أو تمييز سياسي واجتماعي وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين كافة لما في ذلك من أثر في استقرار الأوضاع واستتباب الأمن.

خاتمة: نصل في الأخير بالقول أن ليبيا شأنها شأن الدول العربية تعرضت لتسونامي التغيير، والذي أحدث تحولاً كبيراً في تاريخ ليبيا السياسي، التي كانت خاضعة لحكم القذافي لمدة فاقت الأربعة عقود، فترة تميزت بسيطرة القبيلة، والقهر السياسي، وسوء توزيع الثروة، ناهيك عن الانتهاكات اللامتناهية لحقوق الإنسان، كل هذه الأسباب الداخلية كانت حاضرة وكامنة في نفوس الشعب الليبي، وبقي لها أن تلتقي بظروف وتحولات خارجية مواتية، وهو ما حدث سيما في الدول المجاورة لها أين تم تقويض نظامي بن علي ومبارك في تونس ومصر على التوالي ما أعطى دفعة قوية للشعب للثورة، وبالرغم من سلمية الحراك في بدايته إلا أن تعنت النظام وعنفه حول مسار المظاهرات إلى ثورة مسلحة، استخدم فيها الطرفان أسلحة ثقيلة وخفيفة ما أدى بالأمر إلى انحرافها.

بمور الوقت وتأزم الأوضاع أكثر تدخل المجتمع الدولي ممثلاً في الهيئات الإقليمية والدولية للحؤول دون تفاقم الأمور إلى ما لا يحمد عقباه وتحت ذريعة الدواعي الإنسانية في بادئ الأمر، غير أن تتابع الأحداث فيما بعد أظهر أن القوى المتدخلة إنما همُّها الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في ليبيا، وتأتي في مقدمتها النفط هذا الأخير الذي وُحِدَ الجهود الدولية للتدخل، فإذا كانت مصلحة الثوار تكمن في زوال نظام القذافي فإن مصلحة الدول المتدخلة تكمن في القضاء على النظام لضمان الحفاظ على المصالح الإستراتيجية في ليبيا ما بعد القذافي.

الهوامش:

- (1) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، الطبعة الأولى، ص 78.
- (2) أحمد إبراهيم الفقيه، وآخرون، إلى أين يذهب العالم العربي؟: رؤية 30 مفكراً في مستقبل الثورات العربية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2012، الطبعة الأولى، ص 76.
- (3) علي عبد اللطيف أمحمد، الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، الطبعة الأولى، ص 138.
- (4) حرب، مرجع سابق، ص 79.

- (5) علي عبد اللطيف أمحمد، دولة ما بعد الاستعمار والتحول الاجتماعي في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ماي 2012، ص 3.
- (6) منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 51، السنة 2012، ص 32.
- (7) عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 11/شباط/2011: رؤية سياسية تحليلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، عدد 38، السنة 2012، ص 106.
- (8) علي خالد حنفي، ليبيا وأمريكا... التكيف التدريجي، (28-02-2014)، نقلا عن:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220770eid=4846>
- (9) منظمة الشفافية، تقرير مدركات الفساد، 2010، (30-02-2014)، نقلا عن:
<http://www.transparency.org.kw.auction.org/upload/books/309.pdf,p8>.
- (10) خير الدين حسيب، "ليبيا... إلى أين؟ سقوط القذافي... ولكن؟"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 391، السنة 34، سبتمبر 2011، ص 6.
- (11) جبر حافظ، مرجع سابق، ص 160-107.
- (12) حسين عبيد، مرجع سابق، ص 32.
- (13) نفس المرجع، ص 32.
- (14) نفس المرجع، ص 32-33.
- (15) توفيق المدني، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 386، السنة 33، أبريل 2011، ص 130.
- (16) منصورية محفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، آذار / مارس 2011، نقلا عن:
<http://www.ifri.org/downloads/Documents/IFRI.artmansouriaaljazeera.pdf,pp2-3>
- (17) ميثاق خير الله جلود، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية عام 2011: مصر وليبيا أمودجان"، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، عدد 30، السنة 2013، ص 234.
- (18) عز الدين عقيل، وآخرون، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2011، الطبعة الأولى، ص 54.
- (19) حسين عبيد، مرجع سابق، ص 39.
- (20) كفاح عباس رمضان الحمداني، "الجزائر وحركات التغيير العربية 2011"، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، عدد 28، السنة 2012، ص 137.

- (21) سناء عبد الله عزيز الطائي، " موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية "، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، عدد 27، السنة 2012، ص 317.
- (22) مجدي حماد، " الثورة المصرية... الخلفيات والتداعيات "، دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 55، السنة 15، ربيع 2011، ص 132.
- (23) Varun Vira and Anthony Cordesman, " the Libyan Uprising: An Uncertain Trajectory " , Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington , 2011, p 10 in: Csis.org/files/publication/110620_libyan.pdf.
- (24) حسين عبيد، مرجع سابق، ص 40.
- (25) عبد الله عزيز الطائي، مرجع سابق، ص 318.
- (26) حسين عبيد، مرجع سابق، ص 40.
- (27) المدني، مرجع سابق، ص 129.
- (28) عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 138.
- (29) حسيب، مرجع سابق، ص 7.
- (30) عبد الإله بلقزيز، " مشكلات ما بعد سقوط القذافي "، المستقبل العربي، عدد 393، السنة 34، نوفمبر 2011، ص 119.
- (31) عبد الله عزيز الطائي، مرجع سابق، ص 319.
- (32) مجموعة مؤلفين، تقدير مواقف الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012، الطبعة الأولى، ص 44.
- (33) جبر حافظ، مرجع سابق، ص 112.
- (34) نفس المرجع، ص ص 110-111.
- (35) عقيل، مرجع سابق، ص 62.
- (36) جهاد عودة، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي: بناء الإشكالية، القاهرة، 2013، ص 59.
- (37) عقيل، مرجع سابق، ص 58.
- (38) منصف المرزوقي، " المرعبة والمذهلة للثورة العربية "، المستقبل العربي، العدد 386، السنة 33، أبريل 2011، ص ص 144-148.
- (39) بلقزيز، مرجع سابق، ص ص 120-121.
- (40) محمد عاشور، " الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسار المستقبل "، مداخلة في مؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها، أديس أبابا، أنبوبيا، الثلاثاء 31 مايو 2011، ص 14.

- (41) مجموعة مؤلفين، ثورات قلقة: مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي وإتجاهاته، بيروت، 2012، الطبعة الأولى، ص ص 114-115.
- (42) المدني، مرجع سابق، ص 131.
- (43) جبر حافظ، مرجع سابق، ص ص 115-116.
- (44) حسيب، مرجع سابق، ص 9.
- (45) أشرف محمد كشك، " حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات "، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 185، يوليو 2011، ص 25.
- (46) برايان ماكوين، "الجماعات المسلحة في ليبيا: التصنيفات والأدوار"، الملاحظات البحثية لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، العدد 18، يونيو/ حزيران 2012، ص 2.
- (47) عودة، مرجع سابق، ص ص 85-86.
- (48) الفقيه، مرجع سابق، ص 21.
- (49) حسيب، مرجع سابق، ص 10.